دور المجتمع المدني في تفعيل التكامل المغاربي...الواقع والأدوار المحتملة

The Role of Civil Society in Activating Maghreb Integration... Reality and Potential Roles

طالب الدكتوراه/ سفيان ريميلاوي[1،2]

[1]جامعة البليدة 2، (الجزائر)

[2]المؤلف المراسل: sofianeremilaoui2017@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/08/19 تاريخ القبول للنشر: 2019/09/08 تاريخ النشر: 2019/12/28

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ فاطمة بوهنوش (جامعة تيارت) اللغة الإنجليزية: أ./ أنوار الناصر (الأردن)

ملخّص:

يمثل المجتمع المدني في أغلب دول العالم أحد الوسائل الضرورية التي تسمح بإنشاء العلاقة بين الشعب والسلطة التي تحكمه، كما يمثل أيضا أحد أوجه قياس الرأي العام اتجاه قضايا السياسة الخارجية والضابط الشعبي لها، ومن بين أهم قضايا السياسة الخارجية نجد السياسات التكاملية والاندماجية، هذه السياسات التي تسعى لتعظيم فوائد ومصالح الدول، وفق ما تراه أغلب النظريات التكاملية، خاصة الوظيفيتين التقليدية والجديدة.

تحاول هذه الدراسة معالجة أحد أهم القضايا الفرعية ذات الطبيعة الجوهرية في التكامل الدولي، وهي دور فعاليات المجتمع المدني في العملية التكاملية، حيث تركز على رصد الدور التاريخي والمعاصر لمنظمات المجتمع المدني في العملية التكاملية المغاربية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني المغاربي؛ التكامل المغاربي؛ المغرب العربي؛ المجتمع المدني.

Abstract:

In most countries of the world, civil society contributes to the establishment of the relationship between the people and the state authorities. It also represents a measure of public opinion towards foreign policy issues such as the integration and federation policies, which seek to maximize the benefits and interests of countries, as seen by most the theories of integration, like the functionalism and the new functionalism.

This study attempts to analyze one of the most important sub-issues of international integration: the role of civil society actors in the integration process, focusing on monitoring the historical and contemporary role of civil society organizations in the Maghreb integration process.

Key words: *Maghreb civil Society; Maghreb integration; Arab Maghreb; Civil Society.*

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مقدّمة:

يُعتبر المجتمع المدني فاعلا مهما في تحديد السياسة الخارجية والداخلية للدول، حيث تُعتبر منظماته وسيطا بين الهيئات التنفيذية والمواطن ومُعبّراً عن أفكاره وتطلعاته، وبالحديث عن دول المغرب العربي عرف المجتمع المدني بمفهومه الحديث نشأة مبكرة سبقت الدولة المغاربية المستقلة، خاصة بالنسبة للدول الثلاث المحورية في المنطقة: الجزائر، تونس، المغرب، حيث ساهمت حركات المجتمع المدني في عملية التحرر من خلال عملية التنسيق بين مختلف فعاليات المجتمع بالدول الثلاث خاصة ودول المغرب العربي عامة.

تُعتبر العملية التكاملية من أهم المصطلحات التي تبنتها الدول في علاقاتها الخارجية في القرن الماضي، وأحد أهم المصطلحات التي أفرزها حقل العلاقات الدولية المعاصر، حيث تُعبر عن علاقة تعاونية كبديل للطبيعة الصراعية التي يتسم بها المجتمع الدولي، ولهذا قدمت نظريات العلاقات الدولية التي عُرفت بنظريات التكامل الدولي مجموعة من المقاربات التي حاولت تفسير الظاهرة، وشأن باقي أقاليم العالم عرفت منطقة المغرب العربي توظيف هذا المصطلح في الخطابات السياسية والأكاديمية رغبة في إنشاء منطقة تعاون كنظيراتها في مختلف الأقاليم.

إن ما يُميّز العملية التكاملية في المغرب العربي هو جذورها الضاربة في التاريخ القديم، بسبب عوامل التكامل المتوفرة في المنطقة، وقد ساهمت وحدة التاريخ في ذلك من خلال التعاون في فترة الكفاح السياسي والمسلح ضد المستعمر.

تُعتبر منظمات المجتمع المدني- إضافة لمجموعة من المؤسسات الأخرى- أحد أهم فواعل العملية التكاملية، ففي التجربة المغاربية يتجلى دور حركات المجتمع المدني أثناء مرحلة المقاومة منذ نشأة "نجم شمال إفريقيا"، وصولا إلى الحركات التحررية، حيث ظهرت نوايا هذه التنظيمات للرقي بالعملية التكاملية المغاربية، لكن اصطدم هذا المشروع باختلاف التوجهات الإيديولوجية للأنظمة السياسية والخلافات التي نشأت بينها بعد الاستقلال، وهذا ما جعل أحد أعرق المشاريع التكاملية في العالم يبقى حبيس الأدراج لغاية سنة 1989، وهو تاريخ إعلان تأسيس الاتحاد، لكن على الرغم من تكوينه مؤسسيا إلا أنه جُمّد على خلفية الخلاف الجزائري المغربي سنة 1994، وفي هذه الفترة تراجعا مؤسساتيا دور منظمات المجتمع المدني لصالح فواعل سياسية أخرى.

- الإشكالية:

تواجه العملية التكاملية لدول المغرب العربي مجموعة من العقبات، فبعد تأسيسه سنة 1989 برغبة سياسية، توقف سنة 1994 بسبب أزمة سياسية بين الجزائر والمغرب، ومنذ تلك الفترة تواجدت مساعي لبعثه من جديد، لذا سنحاول خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور المجتمع المدني في العملية التكاملية المغاربية، وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية البحثية التالية:

- ما هو واقع الدور الذي يمكن أن تلعبه فعاليات المجتمع المدني في تفعيل العملية التكاملية المغاربية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- منهج التحليل المعتمد:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في توصيف عملية التطور التي عرفها الفكر التكاملي في المنطقة المغاربية، إضافة لتوظيف المنهج الوصفي الذي تم من خلاله وصف العملية التكاملية المغاربية والدور المحتمل الذي يمكن أن تلعبه فواعل المجتمع المدني في تفعيل العملية التكاملية بين دول المنطقة المغاربية.

- الفرضيات المعتمدة:

- يمكن الاعتماد على منظمات المجتمع المدني في دول المغرب العربي من أجل بعث مسار التكامل المغاربي إذا ما اكتسبت صفة الشريك إلى جانب الأنظمة السياسية وصفة التمثيلية بالنسبة لمختلف أطياف مجتمعات الدول المغاربية.

- لا يمكن الاتكال على دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني في المساهمة في تفعيل مسار التكامل بين دول المغرب العربي بسبب التبعية المالية والتنظيمية وسياسات الاحتواء المفروضة من طرف الأنظمة السياسية لدول المنطقة.

- أهداف المقال العلمي:

نهدف من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على القدرة الحقيقية لفواعل المجتمع المدني في لعب أدوار وخلق ديناميكيات تتجاوز حدود البنى السياسية التي تتواجد فيها، وتبيان السبل التي يمكن من خلالها الإرتقاء بهذه الفواعل لاكتساب مثل هكذا أدوار.

كما نسعى لطرح أدوات وبدائل جديدة من أجل المساهمة في بعث مسار الاتحاد المغاربي، إضافة إلى توظيف مجموعة من الدعامات التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور المجتمع المدني في العملية التكاملية، خاصة أن هذه العملية التكاملية كانت وليدة مساع وإرادة سياسية ينقصها التأييد الشعبي في شكله المنظم.

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة

اعتمدت الدراسة على مصطلحين نظريين مهمّين، هما التكامل الدولي والمجتمع المدني، لذا سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى أهم الأفكار النظرية التي تناولت المتغيرين.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الدولي وشروط العملية التكاملية

يُعتبر التكامل الدولي من المصطلحات الحديثة التي دخلت حقل العلاقات الدولية، والتي شابها نوع من الغموض لاختلاف التوجهات الفكرية لمختلف المنظرين، فما هو التكامل؟ وما هي شروط قيامه؟ وما هي أهم النظريات المفسرة للظاهرة التكاملية؟

بداية يستخدم التكامل اصطلاحا، حسب "موسوعة العلوم السياسية"، للإشارة إلى: "نمط من التفاعلات ينشأ بين مجموعة عناصر تملك من أسباب التقارب ما يجعلها نواة لبناء واحد أو كيان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشترك، فالتكامل بهذا المعنى له طابعه الاختياري الذي ينبع من إدراك الأطراف المعنية أنّ في اجتماعها ما يكفل أداء أفضل لوظائفها"[1].

يُعبر هذا التعريف عن مجموعة تفاعلات بين دول تمتلك مجموعة من السمات والخصائص المشتركة تسعى من خلال هذه التفاعلات لإحداث وحدة سياسية أو اقتصادية في مجال واحد أو مجموعة من المجالات، لكن يشترط في هذه الوحدة صفة الاختيار بالنسبة للفاعل الذي يدخل في العملية، لأن الصفة الإجبارية يمكن اعتبارها ضم بالقوة أو استعمار.

ويعرفه "أرنست هاس" كأحد أهم منظري التكامل على أنّه: "العملية التي تتضمّن تحوّل الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعدّدة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة"[2].

ويعني بانتقال النشاطات السياسية بأن الدول تتخلى عن مجموعة من صلاحياتها أو كل صلاحياتها لصالح المؤسسات فوق القومية التي يتم تأسيسها، في حين يُقصد بالولاء أن يتحول ولاء المواطن من الدولة القطرية إلى الولاء الإقليمي للوحدة المشكلة.

وعليه، يمكن تعريف التكامل الدولي بأنه تلك العملية التي تتنازل خلالها مجموعة من الدول عن جزء من صلاحيات سلطاتها ومؤسساتها لصالح سلطات ومؤسسات مركز جديد، تتجاوز صلاحيات هذا المركز سلطات الدولة القومية في مجال أو مجموعة من المجالات.

كما يشترط في قيام أي مسار لمشروع عملية تكاملية توافر ما يلي:

1- وجود العدو المشترك: من أهم الذين تعرضوا لهذه القضية نجد "كارل دوتش" و"أتزيوني"، حيث أكدا على أهمية وجود العدو المشترك ودوره في إيجاد البنية الموضوعية للتكامل بين الدول المعرضة للعدوان أو التي يتهددها والتي تدفع إلى المزيد من التنسيق والتعاون لمواجهته، ويمكن أن نسميه أيضا وجود تهديد مشترك.

2- وجود الدولة القائد أو الإقليم القاعدة: وهذا الشرط تؤكده التجارب الوحدوية عبر التاريخ، مثلا تجربة بروسيا في الوحدة الألمانية ودورها فيها.[3]

وهناك نوعان من الإمكانات التي ترتبط بعملية التوحيد السياسي:

الأول: قدرة الإقليم على العمل السياسي (قوة عسكرية واقتصادية وسياسية وفاعلية الجهاز الإداري).

الثاني: قدرة الإقليم على تحديد سياساته بشكل يسمح له بالتجاوب مع الأقاليم الأخرى، التي تدخل معه فيما بعد في تشكيل الاتحاد السياسي الجديد، فيعطي حاجات ورغبات هذه الأقاليم الوزن الذي تستحقه ويسرع إلى مساندتها عند تحديد سياسته.

وعليه -وحسب ما تكشف عنه التجارب الوحدوية-، فإنّ أي توازن سياسي في القوى بين مجموعة الأقطار أو بعضها المدعوة للاتحاد يشكل حاجزا منيعا أمام هذا الاتحاد بشكل قد يؤدي للقضاء عليه نهائيا، لكن توفر قاعدة قويّة في أحد هذه الأقاليم يمهّد الطريق ويختصرها ويجعلها ممكنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب: والمقصود بذلك هو ضرورة إحساس الأطراف المعنية بالعملية التكاملية بأنها يمكن أن تستفيد بدرجات متقاربة في مجالات مختلفة من العملية[4].

4- تعدّد الأطراف: أي تعدّد الإرادات التي تقبل على الانتقال من حالة الاستقلال عن بعضها بعض إلى حالة التجمع في كيان أوثق، وهذه الأطراف هي كيانات سياسية (دول).

5- الثقافة السياسية المشتركة: ويقصد بذلك ضرورة توفر قيم سياسية مشتركة أو متقاربة بين أطراف العملية التكاملية الأمر.

6- وجود النخب الحاكمة المتقاربة الأهداف: إن الدخول في العملية التكاملية يتطلب كذلك توفر الدول الأطراف في العملية على النخب الحاكمة ذات البرامج والسياسات والأهداف المتقاربة، وهو ما يوفر الإرادة السياسية الضرورية لانطلاق العملية.

7- وجود المؤسسات والمنظمات الإقليمية: إذا كانت الإرادة السياسية ضرورية للانطلاق، فإنها لا تكفي وحدها، بل يجب توفر المؤسسات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية القادرة على تنفيذ البرامج والسياسات المتقاربة، وبالتالي تنشيط التبادلات بين مختلف الأطراف والعمل على التصدي إلى كل ما من شأنه إعاقة العملية[5].

8- تغير أسس التنظيم المجتمعي لأطراف العملية التكاملية: وهذا ينطوي على فرضين أساسيين:

- **الأول:** وهو فرض الإمكان أي توافر أرضية كافية من التشابه في القيم تجعل التوجه للتكامل ممكنا.

- **الثاني:** فرض الوضوح التوجيهي، أي وجود رغبة في إحداث تغيير مشترك في تلك القيم بفضل التكامل[6].

9- المرحلية في العمل: إذا كان التكامل يمثل الهدف المنشود، فإن دراسته تتطلب التعرض للعملية التي يتم بها الانتقال لتلك الحالة، لأنه عملية طويلة الأجل تتطلب إدخال الزمن بصورة جوهرية في تحليلها، فهو عملية متعددة المراحل.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للعملية التكاملية:

هناك مجموعة من النظريات حاولت تفسير العملية التكاملية سواء في إطارها الدولي أو الجهوي، أو في قطاع معين أو مجموعة من القطاعات، وأهمها: الدستورية، الوظيفية، نظرية الإتصال، وسنركز على الوظيفيتين كمدخل لتحليل العملية التكاملية المغاربية.

1- المقاربة الوظيفية التقليدية:

ظهرت المدرسة الوظيفية بزعامة ديفيد ميتراني، الذي ينطلق من مسلمات متفائلة حول إمكانية تطوير المجتمعات في حال اعتمادها على وسائل عقلانية ومنفعية، فهو يرى أن تزايد التعقيد في النظم الحكومية أدى لتزايد الوظائف الفنية غير السياسية، "..ومثل هذه الوظائف لم تفرز فقط زيادة الطلب على الأخصائيين محلّيا بل لعبت دورا في بروز المشكلات الفنية دوليا، وإذا أصبح من الممكن إسناد مثل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المشكلات للمختصين وفصل نشاطهم عن القطاع السياسي، فإنه من الممكن تحقيق التكامل الدولي"[7].

كما عارض "ميتراتي" فكرة الإندماج الإقليمي لأنه يؤدي لإعطاء مزيد من القوة للبنية التنظيمية الجديدة (الإقليمية)، وبالتالي القدرة لاستعمال تلك القوة، مما سيؤدي لتحوّل النزاعات من مستوى الدول لمستوى التجمعات الإقليمية.[8]

وعليه يتضح جليا أن نظرية ميتراني تقوم على:

2- المقاربة الوظيفية الجديدة:

ظهر هذا المنهج عقب الانتقادات التي وجهت للوظيفية الأصلية، والتي تمحورت في مجملها حول استحالة الجمع والتوحيد بين مصالح الشعوب وكذا صعوبة الفصل بين القضايا السياسية والفنية، ويستمد هذا المنهج بعض عناصره من الوظيفية، حيث يرى أن التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا، ولكن –هنا يظهر الاختلاف- لا يمكن أن يتم في ظل قيادات غير سياسية بمعنى خبراء وفنيين، فمسار التكامل تؤثر فيه مباشرة وبشكل فعال الدول، وهو بذلك جزء غير منفصل عن المسار السياسي.

وتؤكّد الوظيفية الجديدة على التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا لميادين السياسة العليا، كما أن تحول الولاء من الدولة العضو في العملية التكاملية للمنظمات الوظيفية الجديدة يساهم في التحول السياسي البنيوي الذي يظهر في انصهار الدولة القطرية في الدولة الإقليمية الجديدة[9].

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي الإقليمي كأحد أشكال التكامل الدولي

يتميز التكامل الدولي بأشكال متعددة، وسنبحث من خلال هذه الدراسة عن التركيز على التكامل في إطاره الإقليمي والتكامل الاقتصادي، لأن هذا النوع من التكامل يتجانس كثيرا مع المعطيات الخاصة بالنموذج المغاربي، ويعتبر من بين المفاتيح المهمة التي يمكن أن تنبني عليها هذه العملية التكاملية في المنطقة.

التكامل الإقليمي: نظرا للأهمية الكبيرة التي اكتسبتها ظاهرة التكاملات الإقليمية، يسمي كثير من المفكرين عصرنا الحالي بعصر الإقليمية نظرا للأهمية الكبيرة التي إكتسبتها ظاهرة التكاملات الإقليمية (Era of regionalism)[10].

ويُعرّف ليدنبيرغ leonlindberg التكامل في إطاره الإقليمي بأنه: "العملية التي تتجاوز من خلالها الدول الرغبة والقدرة على وضع السياسة الخارجية وأبرز السياسات المحلية بشكل مستقل عن بعضها البعض بنحو وضع قرارات مشتركة أو تفويض عملية صنع القرار لجهاز مركزي جديد"[11].

فمن خلال تعريفه، يمكن أن نلخص خصائص هذا الشكل من التكامل أنه يتم في منطقة جغرافية معينة تتحد دولها فيما بينها، حيث تحاول هذه الدول وضع سياسات موحدة داخليا أو خارجيا سواء من خلال تبني سياسات مشتركة أم عن طريق إنشاء مؤسسات إقليمية وتكليفها بعملية صنع القرار كمؤسسة فوق قومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي (المدخل التجاري): تتباين مفاهيم التكامل الاقتصادي باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية القائمة، إلا أنّه يمكن تثبيت التالي[12]:

- تهدف هذه المرحلة إلى دمج اقتصاديات مجموعة من الدول في كيان اقتصادي جديد موحّد، وهذا بإزالة كافة الحواجز وأوجه التمييز بين اقتصاديات الدول المندمجة اقتصاديا.

- عملية موضوعية جماعية موجّهة لرسم الاقتصاد الوطني وتدويل الحياة الاقتصادية عن طريق رسم تنظيم التبادل بين بلدين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية متماثلة لبلوغ هدف معين.

- عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول حسب درجاته وصوره المتصاعدة، هذه الصور تندرج في إطار القضاء على التمييز في المعاملة بين أعضائها بدءا من المرحلة التفضيلية وصولا إلى التكامل التام.

المطلب الرابع: المجتمع المدني: المفهوم والعناصر

مصطلح المجتمع المدني من بين المصطلحات التي غالبا ما يكتنفها الغموض سواء من ناحية المعنى أو من ناحية توظيفها في حقلي: العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية، كما أن المفهوم الذي يعتبر حديث الاستخدام في حقل العلوم السياسية، جاء لتفسير ظاهرة قديمة قدم التجمعات البشرية، ويعود سبب غياب تداول هذا المفهوم سابقا إلى أن التمييز بين الدولة والمجتمع المدني لم يكن له أثر في الغرب خلال الفترات التي سبقت عصر النهضة الأوروبية، فالتمييز بين هذين الكيانين كان مستعصيا بالنظر لوجود عاملين هما: العامل السياسي-الثقافي والعامل الاقتصادي، حيث يرتبط العامل الأول بالطابع الديني الذي اكتسبته السلطة السياسية، والذي جعل من الدولة الدينية ترفض التمييز بين السلطة والمجتمع المدني، لأن مشروعية سلطتها تكمن في مزجها بين الخاص والعام، أما الثاني (الاقتصادي)، فقد امتزجت السلطة السياسية بالسلطة الاقتصادية لغاية العصر الحديث، ويكفي هنا ذكر الفترة الإقطاعية التي عرفتها أوروبا، وهو المزج الذي عرقل بلورة مفاهيم تميز بين الدولة والمجتمع من منطلق اختصاص الأولى بالصالح العام والثاني بالمصالح المادية الخاصة[13].

يُعرف المجتمع المدني على أنه"... مختلف الهيئات والتنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، منها على سبيل المثال، الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح والجمعيات الأهلية"[14].

نلاحظ من خلال التعريف السابق أن المجتمع المدني يعبّر عما يلي:

- النشاطات التطوعية الحرة التي تربط بين الأسرة والدولة.
- تسعى لتحقيق مصالح أفراد المجتمع الممثّل في خليته الأساسية وهي الأسرة.
- يشمل المجتمع المدني مجموعة التنظيمات غير الحكومية ولا الوراثية المشكلة للمجتمع.
- يُشترط في العمل التطوعي للتنظيمات صفة الإرادة الطوعية.

كما أن المجتمع المدني هو: "مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والحقوقية التي تنتظم في إطارها شبكة من التفاعلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والعلاقات والممارسات بين القوى والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ طواعية، وتعمل باستقلال عن الدولة".[15]

ومقارنة بالتعاريف السابقة، يضيف هذا التعريف مجموعة من العناصر التي تحدد تعريف المجتمع المدني:

- يتكون من جميع الأبنية المشكلة للمجتمع المنظمة لجميع تفاعلاته والعلاقات بين قواه
- تتميز العلاقات والتفاعلات المذكورة بالديناميكية والاستمرار.
- كما يمكن أن نستنتج مما سبق أن المجتمع المدني يعبر عن:
- مجموعة من المؤسسات في مختلف مجالات الحياة.
- تتميز هذه المؤسسات بالاستقلالية عن السلطة.
- تسعى مؤسسات المجتمع المدنية للمشاركة السياسية في كل الشؤون التي تخص الدولة.
- تعبر هذه المؤسسات عن مؤسسات هدفية تسعى لتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

المبحث الثاني

التكامل المغاربي: أي دور لمنظمات المجتمع المدني

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي تجسيد لفكرة التكامل المغاربي:

تجسدت الصورة العملية لفكرة التكامل بالنسبة للإقليم المغاربي من خلال "إتحاد المغرب العربي" "Union du Maghreb Arab"، في 17 فيفري 1989 بمراكش المغربية، ويمكن تعريف هذا الإتحاد المغاربي من خلال جملة أهدافه بأنه "عملية تكاملية بين دول عربية تقع وسط وغرب شمال إفريقيا، تسعى لتحرير حرية الأفراد ورؤوس الأموال والسلع بين مختلف الأقطار، وتنتهج دوله سياسات مشتركة في مختلف الميادين[16].

- ويمكن تلخيص أهم مبادئ الاتحاد المغاربي في ما يلي[17]:
- تمتين أواصر الأخوة بين الشعوب المغاربية لتحقيق رقي المجتمعات والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على مبادئ العدل والإنصاف.
- توحيد السياسات القطرية في مختلف المجالات.
- العمل على تحقيق حرية التنقل للسلع والأفراد ورؤوس الأموال.

1- نشأة الاتحاد:

من المؤرخين من يرجع الجهود الأولى للتنسيق المغاربي لمقاومة الأمير عبد القادر، حيث حظيت بشعبية في مختلف أقطار المغرب العربي، كما يعتبر إقدام الملك "مولاي عبد الرحمن" دلالة على تضامنه مع المقاوم الجزائري، لكن الظروف فرضت على السلطان التخلي عنه خاصة بعد هزيمة الجيش المغربي في معركة "إيسلي"، وتوقيع اتفاقية "طنجة" في 10 سبتمبر 1844، واتفاقية "لالا مغنية" سنة 1845، وفي سنة 1910 ظهرت أولى المحاولات التعاونية من خلال "علي باش حمية" للكفاح المغاربي الموحد، والتي كللها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخوه محمد بإنشاء "اللجنة التونسية–الجزائرية" ومحاولة مساعدة المقاومين الجزائريين، ومساعدة مقاومة السيد العتاني في الأستانة بالمغرب[18].

وتعود أولى بذور نشأة العمل المغاربي للحركة الوطنية حيث تأسس نجم شمال إفريقيا سنة 1923 كجمعية مهنية للدفاع عن العمال المغاربة، لكن ومنذ مارس 1926 تحول لجمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي[19].

كما تبلورت فكرة الاتحاد المغاربي بداية من مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة[20]. حيث تعالت مطالب تيارات سياسية تنادي بتوحيد العمل المغاربي من أجل الاستقلال، وأول معالم هذه المحاولات مؤتمر الأحزاب المغاربية بطنجة المغربية بين 28 و30 أبريل 1958، والذي ضم ممثلين عن جبهة التحرير الوطني الجزائرية وحزب الاستقلال المغربي، وبيان الدستور التونسي.[21]

وتعتبر هذه المحاولة الأكثر جدية لأن الثورات في هذه الدول كانت قد قطعت أشواطا وأوشكت بعض الدول أن تحصل على استقلالها على غرار المغرب وتونس، كما يُسجل خلال هذا المؤتمر غياب وفود موريتانيا وليبيا، ويُعتبر إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 أول المحاولات الوحدوية بعد الاستقلال من أجل تكامل وتعاون مغاربي لتنشيط الروابط الاقتصادية المغاربية[22]، ويعتبر أول مشروع ملموس للتعاون الإقليمي مغاربياً وكانت أهم أهدافه[23]:

- تنسيق السياسات الاقتصادية والجمركية.
- ضمان حرية تنقل البضائع الصناعية.
- تنسيق السياسات في مواجهة الشركاء التجاريين لاسيما السوق الأوروبية المشتركة.

برزت في هذه الفترة محاولات تكاملية اتسمت بالجدية والعمل الجماعي ويمكن التأريخ لهذه المرحلة بداية من اجتماع قادة المغرب العربي بزرالدة (10 جوان 1988)، والذي أبرز رغبة القادة في إقامة اتحاد مغاربي، وتوجت أشغاله بـ "بيان زرالدة" الذي وضع ضوابط وأسس تكوين هذا الاتحاد[24].

وفي 17 فيفري عام 1989 اجتمع قادة الدول المغاربية (المغرب، تونس، ليبيا، الجزائر، موريتانيا)، حيث تم الاتفاق على إنشاء اتحاد دول المغرب العربي، وتم إصدار بيان يعتبر تاريخ أول مارس 1989، موعد تأسيس الاتحاد المغاربي والتاريخ الأول الذي يصبح فيه هذا التكتل الدولي ساري المفعول بناء على الاتفاق السابق[25].

هناك نقطة تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل إن صفة "العربية" لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة الـ 07 منها على أن "للدول الأخرى المنتمية للأمة العربية أو للمجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء"[26].

ما يمكن أن نميزه من خصائص الاتحاد المغاربي من خلال المؤتمر التأسيسي هو:

- الاتحاد تنظيم إقليمي لبنته الأساسية الدول المغاربية الخمسة.
- إمكانية انضمام دول عربية وإفريقية غير مغاربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم تحديد معايير القبول والرفض للدولة التي تطلب الانضمام.

يمكن أن نستنتج أن الاتحاد المغاربي كان يهدف من خلال معاهدة التأسيس ليكون الإطار الأساسي لنشأة تكتلات إقليمية ذات بعد جغرافي عربي وإفريقي، وذلك من خلال إبقائه الأبواب مفتوحة أمام دول المنطقة، وربما هذا كان بدافع قيادة قاطرة الوحدة الإفريقية والعربية.

وما يمكن تسجيله من ملاحظات فيما يخص مسار الاتحاد المغاربي هو[27]:

- البعد التاريخي لنشأة الاتحاد المغاربي وتزامنه مع ميلاد الحركات الوطنية.
- الاتحاد يتميز بفصله البعد الوطني عن الإيديولوجية القومية ويسعى لترسيخ عملية تكاملية.
- لم يغلق الاتحاد مجال التحاق دول ذات قرب جغرافي بالاتحاد.
- القضية الصحراوية كانت أحد أهم أسباب تجميد نشاط الاتحاد المغاربي.
- الجزائر والمغرب دولتان محوريتان تمر العملية التكاملية عبر تسوية الخلافات البينية بينهما.

يعبّر الاتحاد المغاربي عن تكتل إقليمي لمجموعة دول تقع في المنطقة الشمالية الوسطى والغربية من قارة إفريقيا وفي الضفة الجنوبية للمتوسط، تدين شعوبها بالإسلام وتتحدث العربية كلغة رسمية، ظهرت بوادر تأسيس اتحاد مغاربي في مرحلة الحركات السياسية الوطنية مع نجم شمال إفريقيا، وتواصلت مطالب توحيد الجهود لتحرير الأقطار مع ظهور الحركات التحررية، ورغم بعض العراقيل إلا أن دول المغرب العربي بعد استرجاع سيادتها تمكنت من إنشاء لجنة إستشارية محاكاة لتجربة السوق الأوربية المشتركة إلا أن هذه التجربة كان مصيرها الفشل خاصة بعد بروز مشكلة الصحراء الغربية.

2- أهداف اتحاد دول المغرب العربي:

تهدف السياسة المشتركة لدول الاتحاد المغاربي لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية وهي[28]:

- **دوليا:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- **الدفاع:** صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- **الاقتصاد:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء وتوفير ما يلزم من وسائل لتحقيق هذه الأهداف، خصوصا بإنشاء مشاريع مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

-**الثقافة:** إقامة تعاون يرمي لتنمية التعليم على كافة مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة، وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: خصائص المجتمع المدني المغاربي

تتماثل منظمات المجتمع المدني المغاربي كونها خرجت من رحم الحركة الوطنية إبان الحقبة الاستعماريةوالتي تطورت بعد الاستقلال، لكن اختلاف البنية السياسية جعلها مختلفة من حيث قوانينها، لغاية إقرار التعددية في مختلف دول المغرب العربي، وحاليا تتشابه في مجموعة من الخصائص، ومن أهم الخصائص التي يشترك فيها المجتمع المدني في دول المغرب العربي:

1- عدم الاستقلالية:

من أهم خصائص المجتمع المدني في دول المغرب العربي هو انتشار الدولة في كل نواحي الحياة، وهذه السلطة من المشكلات الرئيسية لتحرر الأفراد وبناء مجتمع مدني يُمثل فعلا المؤسسات والقوى المجتمعية، فلا يمكن لأفراد التنظيمات والجمعيات ممارسة نشاطاتهم بحرية[29].

2- تراجع وانعدام ثقافة الديمقراطية:

رغم الزخم القانوني الذي تعرفه منظمات المجتمع المدني المغاربي، إلا أن الواقع يُثبت أن هناك تراجعا للتصرفات والقيم الديمقراطية، وهذا السبب يرتبط بفرض السلطات لزعماء يتبنون اتجاهات السلطة ولا يمكنهم المعارضة[30].

3- التبعية:

تتبع أغلب التنظيمات والأحزاب لوجهات عشائرية أو لأصحاب المال والنفوذ، وحتى الأحزاب أغلبها تابع لأحزاب السلطة أو المعارضة، مما يجعلها تتبنى وجهات محدودة ولا يمكنها تمثيل تطلعات الفئات التي تمثلها[31].

4- التبعية المالية للدولة:

رغم أن من أهم شروط المجتمع المدني الاستقلالية المالية، إلا أن الواقع في بلدان المغرب العربي مناف لمبدأ الاستقلالية، حيث تعاني أغلب فعاليات المجتمع المدني في هذه الدول من التبعية المالية للدولة أمام ضعف التمويل للقطاع الخاص[32].

نلاحظ أن منظمات المجتمع المدني المغاربي تشترك في عدم استقلاليتها، حيث تتأثر بالسلطة وبإيديولوجيات أحزاب تتبع لها من خلال نظام التبعية المعتمد في هذه الدول، كما تعاني من التبعية المالية للدولة، إضافة لأزمة الديمقراطية التي ساهمت في تراجع أدائها.

المطلب الثالث: تأثير منظمات المجتمع المدني في العملية التكاملية المغاربية

إن نشاط منظمات المجتمع المدني في المغرب العربي قد تأثر كثيرا بطبيعة الأحداث التي عرفتها بلدان هذه المنطقة بداية من فترة الاستعمار الفرنسي الذي احتل كل دول هذه المنطقة.

1- دورها قبل الاستقلال:

عرفت مرحلة الثورات الشعبية تضامنا مغاربيا واسعا ضد مقاومة الاستعمار، مقابل تراجع الدعم والتضامن بسبب الضغوط الخارجية وضعف الأقطار المغاربية، لكن الهزيمة التي لحقت بتركيا في الحرب العالمية الأولى سنة 1924 وإلغاء الخلافة، دفع بالحركات الوطنية في المغرب العربي للاعتماد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتبادل على بعضها، وما يميز هذه الفترة كذلك هو تظافر جهود الوطنيين بالداخل مع بعض العناصر المتواجدة بالمشرق وأوروبا خاصة ممن تعرضوا لنفي الاستعمار، فأنشأوا جمعيات ونواد، كما أسسوا لجانا مغاربية وأصدروا مجلة "المغرب" سنة 1916، وشاركوا في مؤتمرات دولية طالبوا فيها باستقلال دول المغرب العربي، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى من ناحية، ومضايقة السلطات الاستعمارية لهم من ناحية أخرى أضعفت العمل الوحدوي بالداخل ودفعتهم لنقل نشاطهم إلى باريس.

وهناك انبعثت الفكرة من جديد وسجلت في برامج العديد من الجمعيات خاصة نجم شمال إفريقيا، وجمعية طلبة شمال إفريقيا[33]، فالمجتمع المدني الذي لم تكن واضحة معالمه بالمفهوم الحالي ساهم في توحيد الجهود خلال هذه الحقبة ضد الاستعمار الأوربي، وهذا ما تجلى خاصة أثناء ثورة الأمير عبد القادر بالجزائر.

المرحلة الثانية هي مرحلة الحركات الوطنية التي تبلور فيها نوع من الوعي لدى المجتمع المدني، فلم تعرف الدول المغاربية ذلك الهجوم على الدولة القطرية، فطموح الاتحاد المغاربي كان مأمولا لكن لم يكن ذا أولوية قبل بناء الدولة الوطنية، مما حال دون صراع إيديولوجي بين التوجهات الوطنية والإقليمية كالمشرق العربي[34]، فمنظمات المجتمع المدني في هذه المرحلة أقرت الاستقلال القطري قبل بداية عملية التكامل التي كانت ضمنية عبر النضال المشترك.

أول تمثيل للمجتمع المدني خارجيا كان بمشاركة نجم شمال إفريقيا شارك في مؤتمر بروكسل (15/10 فيفري1927)، أين دافع عن قضايا المغرب العربي وقدم مطالب تخص أقطاره الثلاثة أهمها مطلب استقلال شمال إفريقيا، مؤكدا على مواصلة النضال الموحد لاستقلال الشعب الشمال الإفريقي[35].

كما أقر لاحقا مؤتمر المغرب العربي بتوحيد الخطط وتنسيق العمل للكفاح المشترك مع العمل على توحيد المنظمات العمالية الاجتماعية والاقتصادية في الأقطار الثلاثة، مع إقامة هيئات تحرص على تنفيذ توصيات المؤتمر والعمل على التعريف وإنضاج عمل الحركات الوطنية الثلاث وتأطير وتوجيه ممارسة نخبها السياسية[36]، نلاحظ أيضا أن الأحزاب السياسية وصلت مرحلة من النضج لتأطير مختلف أشكال النقابات لتفعيل عملية تكاملية أساسها النضال المشترك قبل الاستقلال القطري.

يمكن القول إن منظمات المجتمع المدني كانت فعّالة في مرحلة الاستعمار، كما كانت هناك مؤشرات توحي بإمكانية العمل المغاربي المشترك بعد الاستقلال، وهذا راجع بالدرجة الأولى لوحدة الغاية وهي استقلال جميع دول المغرب العربي المتشابهة ثقافيا وفكريا وحضاريا وتاريخيا.

2- بعد الاستقلال:

رغم أن زعماء هذه الحركات هم من تقلدوا مناصب الحكم بعد الاستقلال القطري إلا أن الرغبة في العملية التكاملية تراجعت، كما تراجع دور منظمات المجتمع المدني، فالخصائص التي ذكرناها سالفا تحول دون فعّالية هذه المنظمات في العملية التكاملية، فعدم استقلاليتها المالية والإدارية وتبعيتها للسلطة جعلها في الغالب تتبنى موقفا مشابها لصناع القرار في هذه الدول، ففي المراحل التي ظهرت بوادر إرادة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسية لدعم المشروع ساهمت هذه التنظيمات في الترويج له، وبمجرد حدوث حادثة غلق الحدود الجزائرية المغاربية تراجعت هذه التنظيمات عن دورها بناء على قرارات سياسية لكن هذا لا ينفي وجود منظمات ذات امتداد مغاربي، لكن إسهاماتها تبقى محدودة وغير واضحة المعالم كما تفتقر لخارطة طريق حقيقية.

المطلب الرابع: المجتمع المدني كمدخل لدعم مسار التكامل المغاربي

تؤكد أغلب الخطابات السياسية على أن بناء مغرب عربي موحد هو مطلب جماهيري، لكن كل المنطلقات التي ساهمت فيه جاءت فوقية، مما جعل الاتحاد المغاربي اتحاد حكومات ودول لا مكان للشعوب فيه لتبدي تصوراتها، وحتى تركيبته المؤسساتية تفتقر لهيئة منتخبة من طرف الشعوب مثل ما هو الحال في الاتحاد الأوربي، ونظرا للدور الهام الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في ربط التواصل بين المجتمعات وكذلك مساهمته في التنمية، فإن الأمر يتطلب إذا إعطاءه دورا مهما في البناء المغاربي حتى لا يبقى بناء فوقيا.

هذا الإجراء يتطلب البحث الجاد لإيجاد السبل والآليات لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في بناء اتحاد المغرب العربي، ويتحقق ذلك عن طريق:

- العمل على تفعيل ما هو موجود من مؤسسات مجتمع مدني ذات طابع مغاربي وإعطائها الحيوية اللازمة في مجال تفعيل العملية التكاملية.

- منح مؤسسات المجتمع المدني المساحة الكافية من حرية التحرك والمبادرة على الصعيد المغاربي لخلق تواصل بين شعوب المنطقة المغاربية بالحجم المطلوب لتفعيل العملية التكاملية.

- تنمية التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وربط جسور التواصل بين مواطني المنطقة مما يُشعرهم بمسؤوليتهم ودورهم الحاسم في عملية البناء المغاربي.

وتأكيدا للتوجه الاتحادي للاستفادة من نشاط الجمعيات الشعبية المغاربية والاتحادات المهنية باعتبارها تعكس إلى حد كبير اهتمامات قطاعات واسعة من المجتمع المدني والرأي العام، أكد مجلس الرئاسة في دورته السادسة (تونس3-1994/04/2) على أهمية عمل المنظمات المغاربية غير الحكومية ومساهمتها المرتقبة في تحقيق أهداف الاتحاد وتكييف مساره مع الواقع القاعدي اليومي، وعلى هذا الأساس سعت الأمانة العامة إلى ربط الصلة مع عدد من هذه الجمعيات وحصرها وتصنيفها وإعداد مقاييس موحدة لاعتبار أنشطتها ذات بعد مغاربي، وإلى غاية 1999 توصلت الأمانة العامة إلى حصر 82 منظمة مغاربية غير حكومية (28 جمعية، 41 اتحاد، 13 رابطة مهنية)، وهي تشكل نواة أولية لدليل جامع بصدد الإنجاز من قبل الأمانة العامة يهتم بالخصوص بإعداد نظام توثيقي لأنشطتها واختصاصاتها في انتظار ما سيقرره مجلس الرئاسة بخصوص مبدأ وكيفية مساهمتها بصفة ملاحظ في الوقت المناسب في الأجهزة الاتحادية ذات العلاقة بأنشطتها وتدخلاتها في إطار أهداف الاتحاد.[37]

ومن بين أهم الجمعيات المحلية التي تسعى لتأطير العمل الجمعوي الهادف لتجسيد مشروع التكامل المغاربي الجمعية الجزائرية "ناس الخير"، حيث صرح الدكتور عيسى بن الأخضر لجريدة المساء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن مبادرة من جمعية "جزائر الخير"، وكذا رؤساء جمعيات اجتماعية تعنى بالعمل الخيري والإنساني بدول المغرب العربي، تم الشروع خلال الأشهر القليلة القادمة في دراسة وتحضير الإعلان عن تأسيس "المنتدى المغاربي للعمل الإنساني"، موضحا أن التفكير في هذا المنتدى جاء بعد الملتقى التشاوري الذي حضره ممثلو دول المغرب العربي مؤخرا في تونس، حيث تم الاتفاق على التنسيق والتعاون في المشاريع ذات الأبعاد التضامنية، وتهدف مبادرة ناس الخير إلى تكثيف الجهود التي تبنتها الدول في إطار توجهاتها الكبرى لتفعيل العملية التكاملية، حيث تبدأ كخطوة أولية بخلق علاقات تضامن وتعاون بين مواطني الدول المغاربية، حيث تسعى من خلال هذا المنتدى إلى بعث التعاون المشترك لمواجهة مختلف التهديدات التي تعاني منها دولها، كالإرهاب والمخدرات والهجرة غير الشرعية التي لا بد منها في إطار مواجهتها من خلال تكامل مجتمع مدني فعّال[38]،وهناك جمعيات أخرى تسعى للهدف نفسه لكن لا يظهر هذا جلّيا من خلال نشاطاتها.

الخاتمة:

يعتبر التكامل المغاربي من أعرق وأقدم المحاولات التكاملية في المنطقة العربية وحتى في العالم، ففي الوقت الذي كانت منطقة المشرق العربي تعاني من موجة صراعات لوضع حدود الممالك الجديدة، كان الناشطون السياسيون الوطنيون في المنطقة المغاربية يحاولون صياغة طريقة استقلالية مشتركة، ومنذ تلك الفترة تبلورت فكرة الاتحاد ذات الامتداد التاريخي، عن طريق منظمات المجتمع المدني المنتشرة في المنطقة، مثل نجم شمال إفريقيا الذي يمثل البوتقة التي انصهرت فيها جميع التيارات السياسية الاستقلالية لمختلف الدول المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب)، لتنخرط بعد ذلك هذه المنظمات ضمن تكتل الحركات الاستقلالية لمساعدة الدول المغاربية بعضها بعضا من أجل الاستقلال، وهو ما نتج عنه مجموعة من المؤتمرات واللقاءات أهمها مؤتمر طنجة، الذي تعهدت فيه الدول المغاربية على مساعدة الجزائر للحصول على استقلالها، وهنا تظهر دور حركات المجتمع المدني في بلورة فكر وحدوي لمرحلة ما بعد الاستقلال.

في هذه المرحلة (ما بعد الاستقلال)، على الرغم من أن هذه النخب هي من تحكمت في زمام الأمور، إلا أن العمل التكاملي تراجع بسبب مجموعة من الأزمات البينية بين هذه الدول، وأهمها أزمة "حرب الرمال" بين الجزائر والمغرب، وقضية الصحراء الغربية التي ظهرت بعد الانسحاب الإسباني منها، فيما بعد حاولت الدول المغاربية إعادة بعث التكتل المغاربي من خلال مؤتمري زرالدة ووجده، والذي أدى إلى هيكلة مؤسساتية للاتحاد المغاربي، ليتوقف مجددا سنة 1994 بسبب أزمة الحدود بين الجزائر والمغرب، وهذه المرحلة عرفت تراجعا كبيرا لأداء منظمات المجتمع المدني في المغرب العربي، وهذا لجملة من الأسباب أهمها التحكم الكبير في الأنظمة المتباينة في هذه المنظمات، وعدم استقلالها ماديا وسياسيا.

لكن على الرغم من هذا توجد مجموعة منظمات تحاول المساهمة في دفع عجلة العملية التكاملية، وفق أفكار الوظيفية الحديثة التي تعتمد على وجود مجموعة من شروط العملية التكاملية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمها الإرادة السياسية غير المتوفرة حاليا في ظل الأنظمة المتصارعة التي لا تعبر عن الإرادة الشعبية لمواطنيها.

الهوامش:

(1) جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 271.

(2) المرجع نفسه، ص 271.

(3) نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحدوية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979، ص 69.

(4) المرجع نفسه، ص 70.

(5) محمد محمود الإمام، اتفاقيات المشاركة وموقعها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصاديةعربية، العدد 7، الجمعيةالعربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1997، ص 225.

(6) محمد محمود الإمام، المرجع السابق، ص225.

(7) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي. ط1، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 270

(8) ناصيف حتى، النظرية في العلاقات للدولية. ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985،ص 276

(9) للمزيد من التفاصيل حول منهج الوظيفية الجديدة يراجع:

- ناصيف حتى، مرجع سابق، ص ص 279-280

- جيمس دورتي، مرجع سابق، ص 271.

(10) Jeans-uwe WENDERLICH, Globalism And International Order, 2008, p1.

(11) Leon n LINDBERG, The Political Dynamics of the European Economic Integretion, Stanford: stanford university press , 1963, P06.

(12) الهادي لرباع، "المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية، ع 06، 2015، ص.ص 156–157.

(13) الطيب البكوش، "المجتمع المدني ومتطلباته"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، ع 03 (1996)، ص ص، 89-90.

(14) حسنين توفيق إبراهيم، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي، قضايا وإشكاليات"، مجلة السياسية الدولية، عدد 142، 2000، ص 22.

(15) عمر جمعة عمران العبيدي، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية، على الرابط:

http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/Door.htm، تاريخ الزيارة: 2016/05/22، على الساعة 22 و30د.

(16) الفيلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل. الط 2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 20.

(17) المرجع نفسه، ص 21.

(18) محمد عابد الجابري، "وحدة المغرب العربي"، المستقبل العربي، العدد 93، (نوفمبر 1986)، ص7.

(19) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 75.

(20) أمحمد بن عبود، جاك كاني، "مؤتمر المغرب العربي سنة 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي بالقاهرة: عملية عبد الكريم الخطابي"، المجلة التاريخية المغاربية، ع 25 . 26، (جوان 1982)، ص ص 7- 8.

(21) مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص ص 160–162.

(22) مانع جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص 160.

(23) عبد النور بن عنتر، "الاتحاد المغاربي .. بين الافتراض والواقع"، الجزيرة نت: الرابط:

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146، تاريخ الزيارة : 2017/11/10، الساعة 17:00.

(24) مانع جمال عبد الناصر، مرجع سابق، ص.ص 160 – 162.

(25) بوقارة حسين، إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي، (الجزائر: دار هومة، 2010)، ص.ص 18–21.

(26) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

(27) المرجع نفسه.

(28) الفيلالي مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(29) خيرة بن عبد العزيز، ص02.

(30) محي الدين بياضي، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستر غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 201/2009)، ص 149.

(31) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، د.س.ن)، ص ص 140-141.

(32) صالح زياني، " تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركتية في الجزائر"، مجلة الفكر (العدد:04، أفريل 2009)، ص60.

(33) صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 73.

(34) عبد النور بن عنتر، "الإتحاد المغاربي .. بين الافتراض والواقع"، الجزيرة نت: الرابط:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/33d78146، تاريخ الزيارة : 2017/11/10، الساعة 17:00.

(35) محفوظ قداش ومحمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926-1937: وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية. ط2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 1994، ص 56.

(36) أمحمد بن عبود، "مكتب المغرب العربي في القاهرة: أول نواة للوحدة السياسية المغربية"، المجلة التاريخية المغاربية، ع 43/41، جوان 1986، ص. ص 9 و10.

(37) حمد عمامو، حصيلة العمل المغاربي منذ قيام اتحاد المغرب العربي (1989-1998). مداخلة في الملتقى العام للتنظيمات والأحزاب السياسية في المغرب العربي، طرابلس: 10 جوان 1998.

(38) رشيدة بلال، "بمبادرة من جمعية "جزائر الخير": بحث سبل تأسيس منتدى مغاربي للعمل الإنساني"، جريدة المساء، على الرابط:
https://www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/55360.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com